

الفصل الخامس

**تطورات وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية 2007 وما بعدها،
علي دول العالم، والدول الصاعدة .. والعربية ومصر**

مقدمة:

أولاً: التتابع الزمني للركود الاقتصادي والمالي في العالم.

ثانياً: أزمة منطقة اليورو.

ثالثاً: آثار الأزمة علي آسيا.

رابعاً: آثار الأزمة علي الدول العربية.

خامساً: آثار الأزمة على الاقتصاد المصري.

مقدمة:

كما وجدنا، بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة منذ عام 2007، بقيام بنوك الإقراض العقاري بها، بالتوسع في الإقراض دون النظر إلي مقدرة المقترضين الفعلية علي السواء.

ثم قامت بنوك الإقراض ببيع هذه القروض إلي شركات، داخل وخارج أمريكا. ثم قامت تلك الشركات بدورها، بتقديم هذه القروض كخطابات ضمان لشركات أخرى. وتم وضع هذه القروض في صناديق متعددة، وتم بيعها وشراؤها مثل البورصة، وعن طريقها، يتم المضاربة علي هذه الصناديق كل علي حسب قدرته، وقوة البنوك المالكة له.

وعن طريق ذلك تم بناء هياكل اقتصادية ومالية متعددة، علي أساس أصل واحد فقط، وهو أساساً أصل ضعيف، وغير قوي، ومهدد دائماً. وإذا ما انهار جزء ينهار الكل، وهو ما تم بالفعل.

وظهرت بوادر الأزمة - كما ذكرنا - في صورة عجز ملايين المقترضين عن السداد، بداية من أغسطس 2008، مما أدي إلي عجز شركات مالية كبرى عن سداد التزاماتها، وطلبت المساعدة، وأعلنت شركات كبرى عن إفلاسها.

النتابع الزمني للركود الاقتصادي والمالي في العالم:

شهدت التجارة العالمية انهياراً كبيراً أثناء الركود العالمي في عام 2009. وارتفعت معدلات البطالة في الاقتصاديات المتقدمة بصفة عامة، بنحو نقطتين مئوية، في الفترة ما بين 2006 و 2009. ومع نمو ضعيف للإنتاج والدخل في الاقتصاديات المتقدمة، تراجعت معدلات البطالة ببطء شديد في فترة التعافي.

وعلي مستوي الاقتصاديات المتقدمة، وبسبب ضعف معدلات النمو، شهدت كلاً من اسبانياً وايرلندا والبرتغال والولايات المتحدة، أعلى زيادة في معدلات البطالة في الفترة من 2007 و 2011. ويمكننا أن نعزو الاختلافات في معدلات البطالة بين البلاد المتقدمة إلي التغييرات التي طرأت علي نمو الدخل والإنتاج في تلك البلاد. وبالتالي فإن الدور المهيمن لدفع سوق العمل، هو مصداقية "قانون أوكن"، وهو ما سنناقشه فيما بعد، وهو يفسر سبب تراجع البطالة ببطء في الاقتصاديات المتقدمة.

ونجد أن هناك تتابعاً زمنياً لدخول دول العالم المختلفة، في الركود الاقتصادي والمالي، بعد حدوثه في الولايات المتحدة الأمريكية، علي النحو التالي:

- في الربع الأول من عام 2008، دخلت 6 دول مرحلة الركود، منها السويد وايرلندا والبرتغال.

- في الربع الثاني من عام 2008، بلغ عدد الدول التي دخلت مرحلة الركود 25 دولة، و 39 في الربع الثالث من عام 2008، و 53 في الربع الرابع من عام 2008.

- خلال الربع الأول من عام 2009، بلغ عدد الدول التي دخلت مرحلة الركود حتى تاريخه، 59 دولة.

- وفي الربع الثاني من عام 2009، بلغ عدد الدول 37 دولة دخلت الركود. وفي الربع الثالث من عام 2009، بلغوا 13 دولة. و 11 دولة في الربع الرابع من عام 2009.

- وفي الربع الأول من عام 2010، كانت هناك 7 دول لازالت في حالة ركود اقتصادي ومالي، منهم اليونان..

وتبين إحصاءات الركود لمجموعة G20، والتي تمثل 85% من الناتج العالمي، فقد وصلهم الركود العالمي، في المدة من الربع الثالث لعام 2008، حتى الربع الأول من عام 2009.

وخلال الأعوام 2010 - 2013، كانت حالات الركود تشمل اليابان، وتايوان، حوالي 24 دولة من 50 دولة أوروبية، بما فيهم اليونان.

وحتى أكتوبر 2014، ظلت العديد من الدول، خاصة الأوروبية، تحت وطأة الركود كأثر مباشر لتبعات أزمات الديون السيادية الأوروبية.

وكان من أثر برامج الدعم والإصلاحات المالية في منطقة اليورو، الأشد تعرضاً لمصالح التمويل، علي احتواء الاضطرابات فيها خاصة بعد تصاعد المصاعب المالية والاقتصادية فيها، خاصة من مايو 2010.

وقد توسع النشاط العالمي، خلال النصف الأول من عام 2010، بمعدل سنوي 5.25%، وحقق الإنتاج الصناعي العالمي معدلات نمو بلغت حوالي 15%، وسجلت التجارة العالمية تعافياً، بمعدلات تجاوزت 40%، خلال النصف الأول من عام 2010.

وبلغ النمو في الاقتصاديات المتقدمة حوالي 3.25% خلال النصف الأول من عام 2010 وهو معدل منخفض وهناك ثلاث مجموعات:

- اقتربت الولايات المتحدة من بلوغ الناتج المسجل قبل الأزمة، وتباطأ النشاط الاقتصادي في الربع الثاني من 2010.

- وكانت مستويات الناتج في اليابان، ومنطقة اليورو، أقل بكثير من المستويات المسجلة قبل الأزمة، ولا تزال معتمدة علي الطلب الخارجي.

- وفي اليابان أصيب النشاط الاقتصادي بالضعف في الربع النهائي من 2010. وفي منطقة اليورو، وبقيادة ألمانيا، لم يكتسب النشاط الاقتصادي قوة ملحوظة إلا في الربع الثاني من عام 2010.

- وقد شهدت الاقتصاديات الصاعدة توسعاً في النمو بنسبة 8% خلال النصف الأول من عام 2010. وقد بلغ النمو في بلدان آسيا الصاعدة 9.5% مع انتشار الطلب المحلي القوي من الصين والهند وأندونيسيا إلي اقتصاديات آسيا الأخرى، وفي الصين زاد نمو الطلب المحلي إلي 13% في عام 2009.

وقد سجلت البطالة في الاقتصاديات المتقدمة انحساراً متواضعاً، وهناك أكثر من 210 مليون شخص بدون عمل في العالم كله، بزيادة 30 مليون نسمة عن تقديرات عام 2007، وثلاثة أرباع هذه الزيادة نشأت في الاقتصاديات المتقدمة.

كما أصيبت الاستقرار المالي بنكسة كبيرة، خلال النصف الأول من عام 2010، فقد زاد تقلب السوق وتراجع إقبال المستثمرين علي المخاطر. وسجلت الأسعار في البورصات انخفاضاً بنسب تراوحت بين 10% و 15%.

وقد عاودت الأوضاع المالية في الشهور الأخيرة من عام 2010 إلي اتجاهات التيسير مرة أخرى، وأدت اضطرابات الأسواق إلي تحركات حادة في أسعار العملات خلال النصف الأول من عام 2010 . حيث انخفض سعر اليورو قرابة 15% بالقيمة الفعلية الحقيقية. وشهد الين الياباني ارتفاعاً من أبريل 2010 وتزايد قيمته أكثر من 25% علي مستوياتها المسجلة في 2007.

وقد فقدت أسعار السلع الأولية بعض المكاسب الكبيرة، غير أن أسعار المعادن النفيسة واصلت ارتفاعها، وارتفعت أسعار القمح قليلاً، وكذلك أسعار المواد الغذائية الأخرى والمدخلات الأولية (مثل السماد).

أما بالنسبة للبترول، فإن واردات البلاد المستوردة له، والتي زادت من مصادر استيراده، واستخدمت مصادر أخرى مثل الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة - مثل الطاقة الشمسية والرياح - لتحل محل البترول، كل ذلك أدّى إلى ارتفاع في مستوى كفاءة استخدام الطاقة، وهبط مقدار الطاقة اللازمة لتوليد الدولار من الدخل على نحو مطرد.

وتشير التقديرات أن ارتفاعاً يبلغ نحو 60% في أسعار البترول، يمكن أن يخفض الدخل في الولايات المتحدة، نحو 2% على مدي عامين، مع وقوع آثار أكبر في أوروبا واليابان والاقتصاديات الصاعدة في آسيا.

بينما لا تزال معدلات النشاط في الاقتصاديات الصاعدة أسرع من الاقتصاديات المتقدمة وإن كانت معدلات نموها أخذت في التباطؤ. وتتسم الاختلالات الاقتصادية - المالية العالمية بأنها في حالة من عدم التوازن المستقر - Stable Dis Equilibrium⁽¹⁾.

ويعرف البعض استمرار الركود والكساد في العام منذ عام 2008 حتى الآن، بأنها فترة من الركود العالمي Great Recession وتعريف الركود هو الفترة التي تشهد انخفاضاً في حصة الفرد الحقيقية من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في

(1) محمد العريان، عدم التوازن المستقر، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2012.

العالم، مصحوبة بانخفاض كبير في مقاييس مختلفة للنشاط العالمي، منها الإنتاج الصناعي والتجارة، وتدفقات رأس المال، واستهلاك البترول، والبطالة⁽¹⁾.

وبالتالي فإن التعافي العالمي، هو فترة زيادة النشاط الاقتصادي العالمي التي تعقب مرحلة ركود عالمي. وقد كان التعافي الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة شديد البطء، بالمقارنة بفترات تعافي سابقة، أو بالمقارنة مع اقتصاديات السوق الصاعدة، والتي عاد فيها متوسط الدخل، في الأخيرة، إلى المسار السريع الذي كان يقف فيه قبل الركود الكبير Great Recession.

وهناك نوعان من الإجراءات في التعافي الاقتصادي من الأزمة، الأول، إعادة التوازن الداخلي من خلال تعزيز الطلب الخاص في الاقتصاديات المتقدمة. والثاني، إعادة التوازن الخارجي، بزيادة الصادرات الصافية في البلدان التي تسجل عجزاً مالياً، مثل الولايات المتحدة، وتخفيض الصادرات الصافية في البلدان التي تحقق فوائض، ومن أبرزها بلدان آسيا الصاعدة.

ومالم يتم تعزيز السياسات المالية والبنائية بصورة ملحوظة، فمن المرجح أن تظل معدلات الناتج الممكنة في الاقتصاديات المتقدمة، منخفضة أكثر من الاتجاهات العامة التي كانت سائدة قبل الأزمة، وأثر هذا على تباطؤ التعافي، وجعله عرضة لمخاطر التطورات السلبية.

وقد أدت قوة النمو في الاقتصاديات الصاعدة إلى إعطاء دفعة للتعافي، وفي الاقتصاديات المتقدمة، استمر التعافي في الصناعات التحويلية والاستثمار في الآلات والمعدات، ولكن كان مستوى الإنتاج الصناعي أقل كثيراً من المستويات السائدة قبل الأزمة.

(1) أيهان كوزي وآخرين، تتبع مسار التعافي العالمي، نفس المصدر، أنظر المراجع الأصلية فيها.

وظل ضعف الأسواق العقارية، وتضاؤل الدفعات التنظيمية المالية ومعدلات البطالة المرتفعة، تؤثر سلباً على التعافي الاقتصادي.

وكان التضخم منخفضاً بوجه عام مع استمرار الطاقة العاطلة والبطالة المرتفعة. غير أن انتعاش أسعار السلع الأولية رفع من مستويات أسعار السلع الاستهلاكية في 2010. وبالتالي ظل التضخم الكلي في الاقتصاديات المتقدمة في حدود 1.75% لعدة أشهر، ولكن بدأ التباطؤ يصل إلى معدل دون 1.5% وانخفض في أواخر عام 2010 إلى دون 1%.

وفي الاقتصاديات الصاعدة، بلغت معدلات التضخم الكلي حوالي 5.75% وهناك متاعب تمويلية علي مستوى المؤسسات، وأدت لعواقب اقتصادية كلية كبرى: - في منطقة اليورو، فإن تكثف الضغوط التمويلية ، فرض قيوداً علي النظام المصرفي مرة أخرى.

- وفي الولايات المتحدة شهد القطاع العقاري هبوطاً ملحوظاً مرة أخرى.

وظل ضعف الأسواق العقارية، وتضاؤل الدفعات التنظيمية المالية ومعدلات البطالة المرتفعة، تؤثر سلباً على التعافي الاقتصادي.

وحتى عام 2012، لم يزل التعافي في الولايات المتحدة ضعيفاً، بينما كانت اقتصادات أوروبا تعاني من مشاكل الديون السيادية، مما أدى إلى استمرار التباطؤ الاقتصادي.

وحتى منتصف 2012، كانت الاقتصاديات المتقدمة لا تزال تواصل سعيها للتغلب علي تباطؤ، وعدم كفاية فرص العمل الجديدة، وتزايد التفاوت بين الدخل والثروات.

والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية المتقدمة ومنها منطقة اليورو، مقارنة بدول BRIC لعام 2012.

جدول ()

معدلات نمو الناتج المحلي وأسعار المستهلك والبطالة والإنتاج عام 2012

الدول أو المجموعة	الناتج المحلي الإجمالي	أسعار المستهلك	معدل البطالة	الإنتاج الصناعي
الدول المتقدمة:				
الولايات المتحدة	2	2.1	7.8	2.5
بريطانيا	- (0.2)	2.8	7.8	- (3)
اليابان	1.6	- (0.1)	4.1	- (5.8)
منطقة اليورو	- (0.7)	2.5	11.8	- (3.6)
المانيا	0.1	1.9	6.9	- (2.9)
فرنسا	0.2	2.2	10.5	- (3.6)
ايطاليا	- (1.2)	2.4	26.6	- (20.6)
دول الـ BRIC				
الصين	8.1	2.6	4.1	10.1

الدول أو المجموعة	الناتج المحلي الإجمالي	أسعار المستهلك	معدل البطالة	الإنتاج الصناعي
الهند	6.3	9.2	9.8	8.6
البرازيل	3.3	5.4	4.9	– (1.0)
روسيا	3	5.1	5.4	1.9

وقد تطورت أزمة منطقة اليورو في عام 2007.

حيث دخل الاتحاد الأوروبي في أشد وأطول أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، ودخلت البورصة الأوروبية في تداعيات كبيرة، وانخفضت معدلات النمو في منطقة اليورو من 2.8% عام 2006، إلى 2.6% عام 2007. وتراجعت البورصات وارتفعت البطالة بفقدان 20 مليون وظيفة، جاء نصيب بريطانيا منها نحو 39 ألف وظيفة في آخر شهرين من عام 2008، وزاد معدل البطالة في أسبانيا عن حاجز 11% وطالت خسائر هائلة عدة بنوك أوروبية، في مقدمتها HCBC البريطاني بخسائر وصلت نحو مليار دولار. كما تراجع أداء العديد من شركات قطاع السيارات في أمريكا وأوروبا.

وأعلن الاتحاد الأوروبي، في 14 نوفمبر 2008 دخول دول الاتحاد إلى مرحلة الركود الاقتصادي، وهو الأول من نوعه منذ بدء العمل بعملة اليورو الموحدة عام 1999، وذلك بعد تراجع معدلات الأداء الاقتصادي لدولها بنسبة وصلت إلى 0.2% لربعين متتاليين من العام المالي 2008.

وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن أوروبا تواجه أسوأ أزمة مالية لها منذ الثلاثينيات، وأن الارتفاع في أسعار السلع الرئيسية كان وراء تراجع معدلات الاستهلاك وخلق حالة من التضخم في الأسواق الأوروبية.

وتراجع إجمالي الناتج المحلي لدول أوروبا المتقدمة من 2.8% عام 2007، إلى 1.3% خلال عام 2008. وأتفق زعماء أوروبا بإعلان باريس في أكتوبر 2008، التدخل بشراء أسهم في البنوك المتعثرة وحماية أوروبا لمؤسساتها المالية بالتأمين الكلي لبعض البنوك المتعثرة، وشراء جزئي لأسهم المؤسسات المالية المتداعية. كما تدخلت بعض الدول لضمان الودائع البنكية، أو تخفيض سعر الفائدة، وتشجيع الإقراض لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة وخصصت الدول الأوروبية الرئيسية المليارات لتنفيذ إجراءات الإنقاذ السريع، ومنها 50 مليار يورو في ألمانيا، و 23 مليار يورو في بريطانيا مثلاً. وفي نوفمبر 2008 أقرت المفوضية الأوروبية خطة الإنقاذ العام بـ 200 مليار يورو. على أساس الإسهام بما يوازي 1.2% من إجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي، على أن يسهم الاتحاد بمبلغ 30 مليار يورو وتساهم الدول الـ 27 بـ 170 مليار يورو.

ونجد أن أزمة منطقة اليورو، هي امتداد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في أمريكا منذ عام 2008. وإن كانت أكثر حدة لتركزها في عملة واحدة هي اليورو، بينما الأزمة العالمية موزعة على العديد من العملات، خاصة الدولار.

وقد كان للعملة الأوروبية الموحدة، وسهولة التعامل بها في الدول السبع عشرة الأعضاء في الوحدة النقدية، أثره في التوسع في مجالي الإقراض والاقتراض بالنسبة للبنوك الأوروبية، وأمتد هذا الانكماش إلى دول شرق ووسط أوروبا، وبالتالي احتاجت هذه البنوك إلى دعم حكومي، وكان ذلك سبباً في أزمة كلا من أيرلندا

وأسبانيا. بينما كانت مديونية الحكومات، وتفاقم العجز المالي، والإقراض لتمويل الآثار السلبية لأزمة الاقتصاد المالي والاقتصادي، سبباً في تفجر أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال وإيطاليا. وقد انخفضت التصنيفات الائتمانية للدول المتعثرة، فارتفعت تكلفة الاقتراض، والفائدة علي السندات الحكومية الأوروبية.

وعانت دول منطقة اليورو، من تقلبات سوقية، وارتفاع في مخاطر الاستقرار المالي، وارتفعت أسعار الفائدة إلي مستويات قياسية، خاصة في اليونان وأسبانيا وإيطاليا، وانتقلت الضغوط المالية بالعدوى.

فبالنسبة لليونان بلغت الديون السيادية أكثر من 300 مليار دولار في نهاية 2009، ومثلت 113% من الناتج المحلي الاجمالي، وأكثر من 120% في نهاية عام 2010، و 174% عام 2013.

وتعارض هذا مع الحدود التي فرضها الاتحاد الأوروبي، طبقاً لاتفاقية ماستريخت، وهي 3% من الناتج المحلي الصافي، و 60% بالنسبة للديون. وكان هناك فساد اقتصادي واسع في اليونان، يتضمن الرشوة والتهريب.

ويشكل قطاع الخدمات في اليونان 75% من الناتج المحلي الصافي، ويستوعب 68% من قوة العمل، وتشكل الصناعة 20% من قوة العمل، ولا يشكل قطاع الزراعة إلا 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 12% من قوة العمل، وبلغت البطالة حوالي 8%. ثم زادت البطالة إلي 25.7% من قوة العمل عام 2013.

وقد تسببت القوانين والاتفاقات في دول منطقة اليورو، في ببطء التحرك لمواجهة الأزمة، فقد تفجرت الأزمة في اليونان في نوفمبر 2009، إلا أن موافقة الاتحاد

الأوروبي علي خطة الإنقاذ تمت في مايو 2010. وطبقت خطط الإنقاذ والمتضمنة 110 مليار يورو لليونان، و 85 مليار يورو لإيرلندا، و 78 مليار يورو للبرتغال.

وقد تحولت المعاهدات، والاتفاقيات الأوروبية إلي قيود معوقة للأداء، إذ أن أي تعديل في بنودها تقتضي موافقة جميع الدول الأعضاء، مع عدم وجود آلية للتدخل في أوقات الأزمات.

وقد تضمنت خطة الإنقاذ الأولي، آلية لدعم الحكومات في وقت الأزمات، برأسمال 440 مليار يورو، حيث أن عمل هذا الصندوق كان ليستمر لعام 2013 فقط. ويسهم صندوق النقد الدولي بـ 250 مليار يورو، والاتحاد الأوروبي بمبلغ 60 مليار يورو، واستلزم المبلغ الأخير موافقة الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد، إضافة إلي البرلمان، والمجلس الأوروبي، وبالتالي فهناك فجوة بين الوحدة النقدية، وتباين السياسات المالية التي تركت للحكومات الأوروبية.

وقد جاءت خطة الإنقاذ الثانية في نهاية أكتوبر 2011، حيث تعرضت للانتقاد بزيادة رؤوس أموالها بـ 106 مليار يورو، بحيث تكون نسبة الاحتياطي النقدي 9%، مع زيادة رأسمال صندوق الاستقرار المالي إلي ألف مليار يورو، وتخفيض المديونية المستحقة علي اليونان للقطاع الخاص بنسبة 50% بصورة اختيارية.

وهناك تباين فيما بين القوي السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، وداخل منطقة اليورو، ومثال ذلك انفراد ألمانيا وفرنسا باتخاذ القرارات بإدارة هذه الأزمة، من حيث رفض إصدار سندات أوروبية موحدة كضمان جماعي.

وتعمل سياسة الاتحاد النقدي الأوروبي بسياسات البنك المركزي الأوروبي (ECB) وهو يستمد مفاهيمه من النظريات الليبرالية، خاصة للاقتصادي فريدريك هايك، وهذا البنك يعمل لهدف وحيد هو ضمان استقرار الأسعار في أوروبا.

والاقتصاد الأوروبي ليس كالولايات المتحدة، فالأخيرة تعتمد علي ضخ الأموال إلي البنوك الأمريكية المنهارة، ولكن منطقة اليورو كانت محاصرة بسياسات البنك المركزي الأوروبي، والتي تمنعه من شراء الديون في إحدى الدول الأعضاء.

وعندما جاءت الأزمة إلي منطقة اليورو، كان مصدر تماسكها هو الإرادة العليا السياسية، وبسبب زيادة الإنتاج الصناعي الألماني، والانخفاض النسبي لتكلفة العمل، أصبحت الصناعات الألمانية المعدة للتصدير أكثر قدرة علي المنافسة، واستأثرت بحصة متزايدة من أسواق أوروبا. ووجدنا ألمانيا علي رأس ائتلاف من الدول الشمالية، قادرة اقتصادياً وسياسياً علي فرض تقشف شديدة، علي الدول الأكثر تعرضاً للأزمة، والأضعف اقتصادياً في جنوب أوروبا.

ويعود الأمر لهيمنة ألمانيا، في الاتحاد الأوروبي، بعدد سكانها 82 مليون نسمة عام 2013، بدخل 3.4 تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد هو الأعلى في أوروبا بـ 41550 دولاراً للفرد عام 2013. بالمقارنة مع فرنسا بعدد سكانها 64 مليون عام 2013، ودخل قومي 2.38 تريليون دولار، بمتوسط 37.240 دولاراً للفرد. أي أن الدخل القومي لألمانيا يبلغ مرة ونصف مقدار دخل فرنسا عام 2013.

وقد أدي وجود صفات مالية واقتصادية جاهزة من جانب صندوق النقد الدولي وزعماء منطقة اليورو، خاصة ألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلي البنك المركزي الأوروبي، إلي خلق حالات من الاستياء الشعبي، والمطالبة بالانفصال عن العملة الموحدة، والعودة إلي العملات القومية السابقة.

هذا إلي جانب تنامي تأثير ودور تقارير الجدارة والتصنيفات الائتمانية، وذلك للدول الأوروبية المتعثرة مثل اليونان وأسبانيا أو التي علي وشك التعثر، مثل إيطاليا وفرنسا وغيرها.

وكما أن لأزمة الاقتصاد الأمريكي تأثيرات سلبية علي الاقتصاد الأوروبي، وأيضاً فإن لأزمة منطقة اليورو تأثيرات علي الاقتصاد الأمريكي بسبب العلاقات المالية والاقتصادية المتشابكة بين الطرفين، ذلك أن البنوك الأمريكية معرضة للانكشاف، حيث يبلغ حجم القروض المقدمة للبنوك الألمانية والفرنسية 1.2 تريليون دولار، بالإضافة إلي 641 مليار دولار موزعة بين كل من البرتغال وإيطاليا وأسبانيا واليونان وأيرلندا، مستحقة للبنوك الأمريكية.

كما تستوعب منطقة اليورو 26% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة، وتستوعب الولايات المتحدة 44% من إجمالي الاستثمار المباشر، فيها منطقة اليورو، وتبلغ العمالة في المشروعات المشتركة 15 مليون عامل إلي جانبي الأطلسي، كما أن أوروبا تستوعب 20% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

وفي الربع الأول من عام 2012، بلغ إجمالي العجز المالي لمنطقة اليورو، 3.5% من إجمالي الناتج المحلي، وقفزت النسبة إلي 7.9% لليونان، و 6% لأسبانيا و 6% للبرتغال، و 5.1% لأيرلندا، و 5.1% في هولندا، وبلغت النسبة في ألمانيا 1.3%.

وبلغت البطالة 10.9% علي صعيد منطقة اليورو، و 15% للبرتغال، و 14.3% لأيرلندا، وفي اليونان 21.7%، وأسبانياً 24.1% وبلغ العجز المالي 7.6% لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي في عام 2012، 3.5% لمنطقة اليورو.

وبسبب القصور في تشريعات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، ومن هنا كان الإعلان عن تسهيلات الاستقرار المالي (EFSF) في مايو 2010، في شكل شراكة ثلاثية بين منطقة اليورو والمفوضية وصندوق النقد الدولي، برأسمال

بلغ 750 مليار يورو. وكان البنك المركزي الأوروبي، بشراء السندات الحكومية، وتوفير سيولة نقدية للبنوك الأوروبية المتعثرة على آجال متوسطة المدى.

وانتقلت الجهود الأوروبية لمواجهة الأزمة، في كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال وأيرلندا وإيطاليا، مما اقتضي تعديلاً في معاهدة لشبونة، وموافقة البرلمان الأوروبي عليها، على أن تكون تحت إدارة المفوضية الأوروبية، وبرأسمال 500 مليار يورو، وبدأت من يوليو 2012.

وقد حصلت اليونان على 380 مليار يورو، بما يعادل 33.600 يورو للفرد (177% من إجمالي الناتج المحلي)، وتراوحت الديون المشطوبة ما بين 107 و 110 مليار يورو، نتيجة خفض الديون المستحقة للبنوك الأوروبية. في حكومات اليونان وإيطاليا وأيرلندا والبرتغال وأسبانيا وفرنسا.

وقد أدى اندلاع الأزمة في أوروبا، إلى قلق سياسي والاجتماعية، نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية، مما أدى إلى تغيرات واسعة .

ويظهر الجدول التالي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي - حسب المناطق

الكبرى في العام لأعوام 2013 و 2015 و 2019 %

جدول ()

المجموعة	2013	2015	2019
أمريكا الشمالية	2.2	3.2	2.2
أوروبا الغربية	0.3	1.4	1.7
أوروبا الشرقية	2.9	2.1	2.7

5.4	6.0	6.4	أسيا (عدا اليابان)
1.7	1.6	1.4	اليابان
2.0	2.8	3.9	أمريكا اللاتينية
2.2	4.1	3.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3.0	4.5	4.8	افريقيا (تحت الصحراء)

Economist – The world 2013 – 2015 – 2019

ثالثاً: أثار الأزمة المالية والاقتصادية علي أسيا بعد عام 2008:

في الفترة السابقة علي الأزمة، حققت اقتصادات الأسواق الصاعدة، خاصة في أسيا - أداءً اقتصادياً قوياً. وفي الفترة من 2003 حتى 2007، بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي، في مجموعة الأسواق الصاعدة ما بين 7% و 8% سنوياً. ونجحت تلك الاقتصادات في تخفيض معدلات التضخم ويرجع الفضل في تحقيق هذه الانجازات الاقتصادية، كما رأينا في الفصل الثالث، للإصلاحات الهيكلية التي زادت من القدرة التنافسية لتلك الاقتصادات، وإلي تحسن السياسات المالية والنقدية لها، مما أدى إلي انخفاض معدلات الفقر فيها. وبالتالي كانت تلك الاقتصادات، قادرة علي اتخاذ خطوات في مواجهة الركود العالمي، منذ بداية 2008.

وتختلف الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت عام 2008، عن الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا في عام 1997، إذ أثرت أزمة 2008 ليس فقط

علي الأنظمة المالية، وإنما امتدت إلي الكيانات الاقتصادية الأخرى في العالم، ومنها آسيا.

وقد نشأت الأزمة الاقتصادية المالية والعالمية في الاقتصادات المتقدمة، كما رأينا في الفصل الرابع - غير أن بلدان الأسواق الصاعدة ومنها دول جنوب شرق آسيا هبطت فيها أيضا معدلات نموها، بالرغم من أن هذا التباطؤ كان أقل من الذي حدث في البلاد المتقدمة.

وانتقلت الاضطرابات المالية والاقتصادية، إلي دول شرق آسيا عبر عدة قنوات: إذ انخفض الطلب علي صادراتها، وازدادت تقلبات أسواق الصرف الأجنبي، وصارت أوضاع تمويل التجارة والائتمان أشد، كما تباطأت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. وكذلك الأمر في هبوط الاستثمار المحلي، إلي جانب زيادة أسعار الغذاء والوقود. مما أدي إلي ضعف موازينها التجارية، وانخفاض احتياطياتها الرسمية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي.

وفي عام 2008 هبطت مؤشرات البورصة اليابانية لأكبر انخفاض لها منذ حوالي 60 عاماً، وسجل مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو انخفاضاً تجاوز 4.5% كما أنخفض مؤشر بورصة سول بأكثر من 5% من قيمته. وتراجعت بورصة هونج كونج 5.5%. وتراجع مؤشر السوق الرئيسي في تايوان بـ 4.6%. وفي تلك الأسواق كانت أسهم قطاع البنوك والتأمينات والخدمات المالية هي الأكثر تضرراً. وزاد هروب رؤوس الأموال الأجنبية من كوريا خلال عام 2008. وقام المشترون الأجانب ببيع ما قيمة 42 تريليون وون (29.6 مليار دولار) في عام 2008، مقارنة بـ 30 تريليون وون عام 2007.

وتدخلت الحكومات والبنوك المركزية الآسيوية، بإعلان خطط إنقاذ مالية ضخمة وقامت بضخ أموال لحل أزمة السيولة، حيث قام البنك المركزي الياباني بضخ 14 مليار دولار أمريكي للأسواق. وفي الصين ألغت الحكومة الضرائب علي شراء الأسهم وقامت بشراء أسهم من الأسواق لصالح مؤسسات مالية تابعة للدولة، ووافقت الحكومة الكورية علي خطة إنقاذ بقيمة 130 مليار دولار، وقامت البنوك المركزية فيها بتخفيض أسعار الفائدة، وسمحت بقدر أكبر من مرونة أسعار الصرف، وتيسير أوضاعها النقدية والمالية.

وبحلول يونيو 2009، اتفق قادة كوريا الجنوبية والصين واليابان، دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، علي إنشاء صندوق مالي مشترك بقيمة 80 مليار دولار لمواجهة الأزمات المالية الإقليمية.

وفي القمة الأوروبية - الآسيوية (قمة بكين)، ناقشوا سبل تجاوز الأزمة المالية العالمية، ومبادئ إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، خاصة مع فقدان نحو 2.5 مليون شخص وظائفهم في تلك الدول، نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وأكد القادة علي ضرورة وضع قواعد جديدة لتسيير الاقتصاد العالمي، وتكليف صندوق النقد الدولي بدور هام لمساعدة الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تضرراً من الأزمة.

وفي 15 نوفمبر 2008، عقد بواشنطن قمة العشرين، التي تضم دول مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ومنهم الولايات المتحدة وألمانيا، وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وروسيا، إلي جانب 11 دولة صاعدة كبري والاتحاد الأوروبي في محاولة لاحتواء آثار الأزمة المالية.

وأكد البيان الختامي للقمة أن المجموعة الجديدة الموسعة ستلعب دوراً هاماً في إصلاح النظام المالي العالمي، مما يعكس تحولاً كبيراً في الميزان العالمي للقوي

الاقتصادية. مع الاتفاق علي مبادئ الإصلاحات والتي تتعلق بكيفية مراقبة وتنظيم عمل المؤسسات المالية.

وتبدو الصين طرفاً أساسياً في أي إجراءات لمواجهة الأزمة العالمية، نظراً لامتلاكها أكبر احتياطي نقدي يزيد عن تريليوني دولار، وهي أحدي أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم. ومقابل ذلك تريد الصين صلاحيات أكبر داخل صندوق النقد الدولي، والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وأعلنت اليابان، التي تملك ثاني أكبر احتياطيات نقدية في العالم، وتبلغ 980 مليار دولار، أنها ستقدم نحو 100 مليار دولار لصندوق النقد الدولي للمساهمة في مواجهة الأزمة العالمية.

رابعاً: آثار الأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008 علي الدول العربية:

(1) الآثار علي الدول العربية ككل:

علي الرغم من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2008، إلا أن الدول العربية حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً، في 2008، بسبب ارتفاع أسعار البترول خاصة خلال النصف الأول من عام 2008.

لكن سجلت اقتصادات الدول العربية ارتفاعاً في معدل التضخم، وبلغ 10.2% خلال عام 2008، مقارنة مع 7.3% بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وزيادة الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للبترول. كما قامت الدول العربية بخفض أسعار الفائدة خلال عام 2008، وذلك للحفاظ علي استقرار سعر صرف عملاتها المرتبطة قيمتها بالدولار.

وقد حققت الدول العربية فائضاً في الميزانية التجارية خلال عام 2008، وبلغ إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية 504 مليار دولار في عام 2008⁽¹⁾.

وارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية من نحو 153 مليار دولار في عام 2007 إلى 156.4 مليار دولار في عام 2008، وتراجعت المؤشرات في أسواق الأسهم العربية، إلى أدنى مستوياتها، كما أدى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين واليورو، إلى انخفاض العديد من أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، 1899 مليار دولار عام 2008، بمعدل نمو 26% بالمقارنة بـ 15% عام 2007، بالأسعار الجارية.

وجاء هذا النمو مع ارتفاع أسعار البترول خلال النصف الأول من عام 2008، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة، من 5.2% في عام 2007، إلى 6% عام 2008.

وبلغ إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة في عام 2008 بحوالي 993 مليار دولار، بارتفاع 35% عن عام 2007. وترجع الزيادة الكبيرة إلى الزيادة في عائدات الصناعة الاستخراجية البترولية خلال النصف الأول من العام.

وبالنسبة للصناعات التحويلية، فقد تأثر بعضها إلى حد ما بالأزمة الاقتصادية العالمية، وخصوصاً مواد البناء التي تراجع الطلب على منتجاتها.

وخلال النصف الأول من عام 2008، ارتفعت أسعار البترول، وارتفع الطلب عليه، مما شجع على رفع معدلات الإنتاج العالمي حيث وصل إلى 86.5 مليون ب

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر 2009 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

/ ي يومياً. ومع تفاقم الأزمة لمالية، أخذت الأسعار في الاتجاه نحو الانخفاض الحاد من 147 للبرميل في يوليو 2008، وتراجع إلي ما بين 30 - 40 دولاراً للبرميل. وكذلك الوضع بالنسبة للطلب علي البترول، مما أنعكس علي مستوى معدلات الإنتاج العالمي، والتي انخفضت خلال الربع الثالث من عام 2008 إلي 86 مليون ب /ي. وارتفع معدل إنتاج البترول في الدول العربية خلال عام 2008 لتصل إلي معدل 23.7 مليون ب/ي⁽¹⁾.

وفي ضوء التباطؤ الذي تحول إلي ركود في الاقتصاد العالمي، شهد إجمالي الطلب العالمي علي البترول في عام 2008 انخفاضاً في مستواه بمقدار 300 ألف ب /ي، أي بمعدل سالب 0.3% وهو ادني معدل نمو خلال العشر سنوات الأخيرة ليصل، إلي 86 مليون ب /ي.

ومع تفاقم الأزمة عام 2008، أخذت أسعار البترول في الانخفاض بسبب:

- عامل المضاربة في الأسواق الآجلة علي سلعة البترول.
- استمرار الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى.
- المخاوف من تعطل الإمدادات البترولية.

وانخفضت أسعار البترول لسلة أوبك بمقدار 27.7 دولار للبرميل خلال أكتوبر 2008، وانخفضت لتستقر عند 38.6 دولاراً للبرميل في ديسمبر، وهو ادني مستوى خلال الفترة 2005 - 2008.

آثار الأزمة الاقتصادية المالية العالمية بعد عام 2008 علي التطورات المالية والنقدية والمصرفية وأسواق رأس المال في الدول العربية:

(1) مجلة أوابك - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - السنة 35 العدد 2 - فبراير 2009.

(أ) التطورات المالية:

أثرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية علي الدول العربية بدرجات مختلفة حسب درجة انفتاحها علي الاقتصاد العالمي.

وقد مكنت الإصلاحات المالية، العديد من الدول العربية، تعزيز قدراتها لمواجهة آثار التطورات الاقتصادية غير المواتية عام 2008، وساهمت هذه الإصلاحات في الحد من ارتفاع نسبة العجز الكلي، إلي الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية. وأهم تلك الإصلاحات هي تعزيز الإيرادات العامة، خاصة الإيرادات الضريبية، وتطوير آليات أعداد الموازنة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة علي المال العام، وتطوير عمل الأجهزة الإدارية للمالية العامة.

(ب) التطورات النقدية:

واجه العديد من الدول العربية أزمة في السيولة المالية المحلية، ارتفعت علي أثرها أسعار الفائدة للإقراض ما بين المصارف، كما ازدادت تكاليف التمويل طويل الأجل. ويعود ذلك إلي حالة عدم التيقن التي سادت الأسواق منذ اندلاع الأزمة، وارتفاع حالات التعثر، والخوف من احتمال مخاطر إضافية مستقبلية عالمية، وهي مخاوف تعززها انهيار العديد من المؤسسات المالية والبورصات العالمية. وقد أقدم عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية، علي تطوير السياسات النقدية المتبعة، بهدف دعم الاستقرار النقدي والمحافظة علي استقرار الأسعار، باستخدام السياسات والأدوات غير المباشرة ومنها:

دولة الإمارات :

تم خلال شهر يناير 2008، تخفيض أسعار الفائدة من 4.25% إلى 3.5% ثم إلى 3%.

دولة الكويت:

انخفاض سعر الفائدة بين المصارف في أكتوبر 2008 إلى 4.1% مقابل 4.8% في نهاية شهر سبتمبر 2008.

المملكة العربية السعودية:

تم تخفيض سعر إعادة الشراء من 5.5% إلى 3%.

وقد تراجع معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2008، ليبلغ 18.6% بالمقارنة بمعدل نمو بلغ 24% عام 2007. وساهم تراجع أسعار البترول اعتباراً من يوليو 2008، في انخفاض معدل نمو السيولة المحلية في الدول المصدرة للبترول، إلى جانب ارتفاع الاستثمار الأجنبي مع ضعف السيولة العالمية، مما أعكس علي نقص تحويلات العاملين في بعض الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة.

جدول ()

الدول العربية التي شهدت تراجعاً في معدلات نمو السيولة المحلية (2007 - 2008)

التغيير (نقطة مئوية) بالسالب	2008	2007	
(22.50)	19.20	41.68	الإمارات
(22.40)	18.40	40.83	البحرين
(5.50)	16.04	21.50	الجزائر
(1.90)	17.65	19.55	السعودية
(14.1)	23.06	37.18	عمان
(12.90)	19.78	32.68	قطر

الكويت	19.09	15.77	(3.30)
مصر	19.12	10.49	(8.60)
المغرب	16.06	1.81	(5.30)
موريتانيا	18.91	13.91	(5.00)
اليمن	17.37	14.16	(3.2)

السيولة المحلية: هي النقود مضافاً إليها شبه النقود.

المصدر: بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية. أبريل 2009. مذكورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2009، ص 121.

(ج) التطورات المصرفية:

وقد انعكست الأزمة المالية العالمية علي القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية، من خلال سياسة اقتراض المصارف والمؤسسات المالية العربية والمؤسسات والمصارف الدولية. ومن ناحية أخرى بتواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية، وحجم حصتها من السوق المحلية. ووصلت القروض المصرفية الدولية علي الاقتصادات العربية لتبلغ 3.9 مليار دولار خلال عام 2008. واقتضت دول مجلس التعاون الخليجي برصيد قروض 222 مليار دولار في سبتمبر 2008. أما الدول الغير بترولية فسجل رصيدها 67 مليار دولار خلال عام 2008. وبسبب الأزمة المالية العالمية، والتي نجم عنها تقليص القطاع المصرفي الدولي لمدىونيته، مما جعل المصارف العربية في وضع غير قادر علي الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية البترولية، مما تسبب في شح الموارد المالية لتمويل أنشطتها الاستثمارية.

وقدّرت قيمة الاستثمارات المصرفية العربية، في البنوك العالمية ما بين 1.8 إلى 2 تريليون دولار، 60% منها بالدولار الأمريكي.

وقد بلغت خسائر بنك أبو ظبي التجاري بما يتجاوز 272 مليون دولار. وتصل الأرقام المعلنة في بنوك الخليج، فيما يخص خسائر المحافظ المالية المماثلة إلى 7.2% مليار دولار والرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير⁽¹⁾.

د- بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العربية:

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2008، تقلبات حادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، خاصة في النصف الثاني من عام 2008. فبعد التحسن النسبي في أداء الأسواق العربية خلال عام 2007، وفي بداية عام 2008، عاودت مؤشرات هذه الأسواق الهبوط وانخفضت أحجام التداول وخسرت الأسواق 569 مليار دولار من أجمالي قيمتها السوقية خلال عام 2008⁽²⁾.

وانخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الشهري، الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية عام 2008، مقارنة مع 328.7 نقطة في نهاية عام 2007، مما يعكس تراجع غالبية الأسواق المالية العربية، من ناحية أحجام التداول والأسعار والقيمة السوقية للأسواق. وتراجع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق الأوراق المالية العربية في عام 2008 بنحو

(1) وائل جمال - الأزمة الاقتصادية العالمية والعالم العربي - نهاية نموذج، مجلة شئون عربية - العدد 136 - شتاء 2008 - ص ص 75 - 76.

(2) صندوق النقد العربي - قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - النشرة التفصيلية - الربع الرابع 2008، العدد 56 - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

49% بنسبة أعلى من مؤشرات الأسواق المالية العالمية الأخرى، فبلغ مؤشر (S&P 500) بنسبة 38% ومؤشر نيكاي 42% ومؤشر كاك بنحو 43%.

كما انخفضت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية بنحو 769 مليار دولار أمريكي بنهاية 2008، مقارنة بنحو 1338 مليار دولار بنهاية عام 2007، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 42%.

وانخفضت مؤشرات الأداء الفردي للأسواق العربية بانخفاض 65% لسوق دبي المالية، ونحو 38% في بورصة الجزائر، والسعودي 59% وبورصتي القاهرة والإسكندرية 51%، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو 44.6%، وسوق الكويت 40%، والدوحة 22% والدار البيضاء 19%.

أما بالنسبة لأثر الأزمة علي الصناديق السيادية العربية، وعلي رأسها صندوق هيئة استثمار أبو ظبي، وهو اكبر صندوق حكومي في العالم، فقد قدرت قيمة محافظها الاستثمارية في نهاية 2007، 5.21 تريليون دولار، وبحسب بنك سامبا السعودي كانت قيمة الخسائر للصناديق السيادية العربية السبعة الأكبر في عام 2008 بحوالي 190 مليار دولار. وأن تلك الخسارة قد ألغت تقريباً الزيادة في عوائد البترول بفعل ارتفاع أسعاره خلال العام والمقدرة بـ 198 مليار دولار.

ويري البعض أن هذه الصناديق التي تستثمر 40% من محافظها في الأسهم، لديها مرونة أكثر من البنوك في مواجهة الأزمة، إلا أن حجم الخسائر كان كبيراً.

هـ- آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية علي تمويل التجارة العربية:

تأثرت التجارة العربية نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمية، وانكماش السيولة المتوفرة لتمويل التجارة، سواء في شكل الائتمان السابق للتصدير، أو اللاحق

للتصدير، وكذلك نتيجة لاستراتيجيات التقليل من المخاطر من جاب المصارف العربية وتركيزها علي دعم قواعد الرأسمالية. وقد تزايدت صعوبات تمويل التجارة العربية، في ظل عزوف المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة، والتفريط في الموارد المتاحة لديها، وارتفعت تكاليف تمويل التجارة، وتقلصت فترات السداد للتسهيلات التي تقدمها المصارف للتجارة الخارجية، وازدادت أيضاً شروط الضمانات التي يطلبها البنك من العميل لتمويل الصادرات أو الواردات كاشتراط فتح خطابات الاعتماد لتمويل التجارة.

ي- تطورات أسعار الصرف العربية وتأثرها بالأزمة:

1- تأثرت أسعار صرف العملات العربية:

بتداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، حيث أدى شح السيولة في أسواق المال العالمية خلال الربع الأخير من عام 2008، إلي انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواق المال في الدول النامية، وتراجع تقدم المصارف العالمية للائتمان المطلوب للقطاع الخاص لهذه الدول. وانعكس تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول المقدمة إلي الدول النامية علي تحركات أسعار صرف العملات الرئيسية، حيث ارتفعت قيمة الدولار واليورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى في الفترة يوليو - أكتوبر 2008، مما أدى إلي ارتفاع قيمة غالبية العملات العربية، مثل تونس والمغرب ومصر وموريتانيا، وفي نهاية 2008، ومع تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، ومع دخول الاقتصاد الأمريكي في كساد اقتصادي، تراجعت علي إثرها قيم العملات العربية ذات النظم المرنة.

وقد ارتفعت قيم العملات العربية أمام الدولار الأمريكي بنسبة مختلفة تراوحت بين 7% للييرة السورية، و 3.5% للجنية المصري.

2- تأثيرات الأزمة العالمية علي الاقتصادات الخليجية:

يأتي تأثير الاقتصادات في الخليج العربي بالأزمة، نتيجة التأثير علي أسعار البترول، وارتفاع درجة التشابك بينها والاقتصاد الأمريكي والأوروبي واليابان، من ناحية التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

وبسبب تراجع قدرة نظام المدفوعات المصرفي العالمي عن مساندة التجارة الخارجية العربية، وتراجع الصادرات غير البترولية للأسواق الأوروبية والأمريكية واليابانية، وارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية لإحجام البنوك عن منح الائتمان، وإحجام شركات التأمين، وتأثر حركة النقل الدولية، وتراجع مؤشرات الأسواق المالية العربية، وخسارة الصناديق السيادية العربية.

وقد قدر حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج ما بين 100 مليار دولار و 410 مليار دولار في عام 2007. وقد أثرت الأزمة المالية عليها سلبياً، حيث تراجع قيمة الأصول المالية في الخارج وقدرت الخسائر العربية كلها بنحو 1.4 تريليون دولار.

وقد أدى الركود الاقتصادي إلي تراجع أسعار البترول من 140 دولاراً للبرميل في سبتمبر 2008 إلي أقل من 50 دولاراً للبرميل في نوفمبر 2008، مما أثر في خفض الإنفاق الحكومي والتنموي بدول الخليج.

وتبين البيانات أن الأسعار التي تمكن دول الخليج من عدم حدوث عجز في ميزانياتها، والمحافظة علي معدلات النمو الاقتصادية السابقة للأزمة، تصل في الإمارات المتحدة إلي 20 دولاراً للبرميل، بينما تتحمل قطر والكويت حتى 30 دولاراً للبرميل، والسعودية من 40 - 50 دولاراً، بينما تتحمل البحرين وعمان حتى 60

دولاراً للبرميل وترتبط هذه الأسعار بثبات معدل النمو الاقتصادي وعدم تخفيض الميزانية.

وعن أسواق المال الخليجية فقد حققت عام 2007 استقراراً، ولكن تراجعَت المؤشرات العامة لها، وخسرت حتى شهر نوفمبر 2008، نحو 20% من قيمتها السوقية، أي نحو 200 مليار دولار. حيث خسرت بورصة دبي نحو 5%، وأبو ظبي 3% والكويت 2.2%، وسوق الرياض 8.7% من القيمة السوقية لها، وأنخفض مؤشر الأسهم السعودي بنحو 5.21% ووصل إلى أقل مستوى له منذ خمس سنوات. كما انخفضت المؤشرات الخاصة بأبي ظبي بمقدار 4.87% مسجلة 2975 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر سوق الكويت بنسبة 2.16% إلى 9.56%، وتراجعت المؤشرات الخاصة لسوق مسقط والبحرين بنسبة 1.99% و 2.74% علي التوالي.

وقد قامت السلطات المالية الخليجية بعدة إجراءات لضمان سلامة القطاع المصرفي بها، وإنعاش المعاملات المالية، منها:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي علي الودائع التي تحتفظ بها البنوك لدي المصارف المركزية.

- إدخال تعديلات علي أسعار (الريبو) في كل من السعودية والكويت والبحرين، لتخفيض التكلفة التي تحصل عليها من بعض، أو المتحصلة من البنك المركزي. ولتمكين البنوك من الاقتراض من مؤسسات النقد السعودية بتكلفة منخفضة فخفضت مؤسسة النقد العربي السعودي الفائدة علي إعادة شراء الريبو من 5.5% إلى 4%.

- كما قامت البنوك بتعزيز رؤوس أموالها.

وقد استهدف المسئولين الأمريكيين والأوروبيين، الخليج العربي، للمساهمة المالية في المؤسسات التي تضررت في الأزمة المالية العالمية. وتعهدت السعودية بتقديم قروض بقيمة 40 مليار دولار للبنوك التي تحتاج للسيولة النقدية. كما تعهدت الإمارات بتقديم ضمانات ضخمة لمدة ثلاث سنوات علي حسابات البنوك المحلية.

وقد دخلت الصناديق السيادية المملوكة لدول الخليج في صفقات لشراء حصص في المؤسسات المالية الأمريكية، ومن أهمها استحواذ صندوق أبو ظبي للاستثمار علي 4.9% من مؤسسة "سي تي جروب"، مقابل 7.5 مليار دولار. واستحوذ شركة "مبادلة" المملوكة لإمارة أبو ظبي علي حصة مقدارها 8% من مجموع "كارلايل" الأمريكية لإدارة الأموال، وشراء هيئة قطر الاستثمارية 20% في شركة بورصة لندن. وفي الإجمالي، استثمرت الصناديق الاستثمارية السيادية الخليجية والأسبوية نحو 37 مليار دولار، لشراء حصص في المؤسسات المالية الغربية خلال عام 2007، أي أربعة أضعاف ما تم استثماره في 2006.

وبحدوث الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008، تكبدت الصناديق السيادية التي استثمرت في المؤسسات الدولية خسائر بنحو نصف قيمتها تقريباً.

ولكن انقلب الحال مع خروج 54 مليار دولار ودائع أجنبية من نظمها المالية ومع تراجع البورصات الخليجية، وتأثر سوق التعاملات بين البنوك، لاسيما في الإمارات، وانخفاض أسعار البترول وتراجع نمو الاقتصاد الحقيقي الخليجي من 5.7% عام 2008، إلي 3.6% لعام 2009.

كما تراجع فائض ميزانية دول مجلس التعاون الخليجي إلي ما بين 3% و 5% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وذلك مقارنة بمستوي الفائض للعام 2008، والذي تجاوز 20% من الناتج الإجمالي.

وفي ظل اعتماد دول الخليج العربي، علي إنتاج وتصدير البترول، بنسبة عائدات ما بين 70% إلي 90% من دخلها القومي، ووضع الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، خطة سميت "طاقة جديدة لأمريكا"، مما يقلل الاستهلاك البترولي خلال عشر سنوات، من خلال فرض ضرائب أكبر علي أرباح شركات البترول، وكفاءة استخدام الطاقة في السيارات، وإنتاج سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية، وتقديم خصومات ضريبية عليها، وزيادة الاعتماد علي الطاقة المتجددة.

وكل هذا يهدد مستقبل صادرات دول الخليج من البترول والتي تمثل 85% من إجمالي صادراتها، حيث ستعمل سياسة أوباما، علي خفض صادرات الخليج، والتي تضخ 20% من الاحتياجات البترولية للعالم، يذهب منها ما بين 10% - 12% للولايات المتحدة.

كما أن هناك انخفاض في معدل استهلاك البترول لدي الصين واليابان، وتزايد أوروبا من تنويع مصادر البترول، ويصل حجم صادرات دول الخليج العربي إلي دول الاتحاد الأوروبي 375 مليار يورو، يشكل البترول الخام ومشتقاته منها نسبة 70%.

وبصفة عامة انخفضت إيرادات البترول، مع انخفاض سعره، حيث هبط سعر البرميل من 147 دولاراً في يوليو 2008، إلي ما دون 50 دولاراً في يناير 2009. وتضررت الصناديق السيادية لدول الخليج، والتي قدرت أصولها في مايو 2008 بـ 1500 مليار دولار، ولكنها سجلت تراجعاً بنسبة 30%، وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول المنطقة من البترول لعام كامل.

وقد شهد القطاع المصرفي في الخليج العربي تراجعاً. وكانت الكويت أولى دول الخليج تشهد تدهوراً لأحد البنوك، حيث أعلن "بنك الخليج" في 26 أكتوبر 2008، أنه تكبد خسائر فادحة.

كما أعلن بنك "دبي الوطني"، أكبر بنوك الشرق الأوسط، تعليق كل المعاملات الائتمانية للموظفين الوافدين العاملين بالشركات العقارية، نظراً لفقدان الكثيرين لوظائفهم في القطاع العقاري.

وقد أدى التوسع الائتماني، في قطر والإمارات، أن أصبحت القطاعات المصرفية فيها في موقف حرج، وقدمت الحكومة القطرية استثمارات للبنوك قيمتها 5.3 مليار دولار في أكتوبر 2008، وقام البنك المركزي في أبو ظبي بضخ 32.7 مليار دولار من أجل توفير السيولة النقدية لبنوك الإمارات، وارتفعت ديون الشركات الحكومية في دبي إلى 50 مليار دولار.

وبالنسبة للعمالة في الخليج فقد زاد معدل البطالة وخفضت عمليات التوظيف وخفضت بعض مستويات الرواتب، ومع ترشيد الحكومات الخليجية للإنفاق، وصلت قدرة القطاع العام الخليجي علي استيعاب المواطنين أو الوافدين من خارج الدولة إلي أقصاها.

3- الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008، وآثارها علي اقتصاديات المغرب العربي:

تعتبر القطاعات الهامة الأكثر تضرراً من الأزمة العالمية في المغرب العربي، هي قطاع البترول والتجارة والسياحة والاستثمارات الأجنبية، خاصة مع تفاقم أزمة منطقة اليورو، وبالذات في دول جنوب أوروبا مثل إيطاليا وأسبانيا وإلي حد ما فرنسا، حيث تربطهم بالمغرب العربي علاقات اقتصادية - واجتماعية وثيقة.

فقد تقلصت صادرات النسيج في المغرب بنحو 20% مباشرة بعد الأزمة، وكذلك الحال مع الأحذية والمصنوعات الجلدية، بعد تراجع الطلب الأوروبي نتيجة للأزمة، والذي يستقطب 70% من صادرات الملابس المغربية.

وقد سجلت خسائر في الأسواق بأكثر من 10% في الربع الأخير من عام 2008، ونحو 16% في الربع الأول من 2009. مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات المحلية، بعد تقلص الإنتاج، وفقد 3.7 مليون دولار إيراد هذه الصناعات وضاعت ربع مليون فرصة عمل.

وقد رصدت الحكومة المغربية 500 مليون درهم (75 مليون دولار) في صندوق دعم الصادرات، لحماية الأسواق والإيرادات وفرص العمل من الضياع.

وتأثرت دول المغرب بانهيار قطاع السيارات في الغرب، وخاصة في أوروبا، التي قامت بتخفيض إنتاجها أو وقفه وإلغاء نسب كبيرة من الوظائف في تونس، لأن 80% من المؤسسات التونسية المتخصصة في الميكانيكا والإلكترونيات، تصدر إنتاجها كلياً إلى أوروبا، وهو ما يستحوذ على ثلث إجمالي الصادرات التونسية، وكانت ثاني مصدر لقطع غير السيارات لأوروبا، والأولي في المنطقة الأوروبي-متوسطة، وتراجعت صادرات القطاع بأكثر من 6% خلال شهري مارس وأبريل 2009، بالمقارنة مع نفس الفترة عام 2008.

وتراجع الطلب الأوروبي، على قطع الغيار وأجزاء السيارات ما بين 25% و 30% من المغرب، وتخلت شركة "نيسان" اليابانية عن المشاركة في مشروع طنجة للسيارات مع مجموعة "رينو" الفرنسية لإنتاج 400 ألف وحدة سنوياً في 2011، في حين تعمل الشركات المغربية في طلبات شركات السيارات الأوروبية، مثل "رينو" و "ستروين"، والتي سجلت خسائر في عام 2008، مما انعكس على الإنتاج المحلي

في المغرب، والموجه أساساً للتصدير، كما انخفضت مبيعات السيارات في السوق المغربية.

وبعد الطفرة في السوق العقارية بالمغرب علي مدي سبع سنوات، تراجع الطلب علي الأسمنت في المغرب من 10% إلي شبه جمود عام 2009، وعطلت المصانع في وجدة، وقررت شركات الحديد في طنجة التوقف عن الإنتاج مؤقتاً، بعد تراجع الطلب علي الحديد في السوق الدولية، وتدني الطلب علي المساكن الجديدة، لاسيما الفاخرة الموجهة للأثرياء من العرب والأوروبيين.

كما تراجعت الصادرات الزراعية المغربية، ومنتجات التصنيع الزراعي، لعدم قدرة البنوك المحلية علي فتح إعتمادات تصديرية جديدة، وعدم قدرة البنوك الأجنبية المستقبلية للصادرات علي الوفاء بسداد قيمة هذه المنتجات.

وقد اقتضت مهمة البنوك المغربية في الخارج، علي تحويل عائدات المغاربة المقيمين بالخارج. وعلي المدى القصير لم تتأثر البنوك المغربية بالأزمة. ولكن تأثر القطاع المالي المغربي في الأجلين المتوسط والطويل، نتيجة تراجع الاستهلاك والاستثمار والصادرات.

وقد بلغت الخسائر في بورصة الدار البيضاء في مارس 2009، 112 مليار درهم، وهو يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب في عام 2007، وبلغت خسائر سوق الأسهم منذ بداية سبتمبر 2008، ما يزيد علي 86 مليار درهم، نتيجة الأزمة العالمية، وهبط حجم رسملة بورصة الدار البيضاء من 66 مليار درهم في يوم 1 سبتمبر، إلي 58 مليار درهم في 7 أكتوبر 2008.

وكذلك الأمر في بورصة تونس، ولكنها لم تتأثر سريعاً بالتقلبات العالمية، بسبب صغر حجمها، وقلة عدد المستثمرين الأجانب، وصعوبة هروب المال، نتيجة

للقوانين السارية. وهو ما جعل مؤشر "توناكس" يرتفع 29% من بداية عام 2008، ولكن سرعان ما أنهار هذا المؤشر عام 2009 بـ 10%.

كما تأثرت قيمة الدينار الجزائري، حيث انخفضت إلى النصف في سوق سعر صرف الدولار، في أيام معدودة، بعد اندلاع الأزمة في عام 2008 مباشرة.

وقد أثرت الأزمة على الموازين التجارية لدول المغرب العربي، حيث انخفضت إيرادات المنتجات البترولية. خاصة في الجزائر، حيث دب الخوف فيها علي ضياع نحو 140 مليار دولار، هي حصيللة العوائد لسنوات الوفرة المالية البترولية، والمستثمرة في البنوك الأمريكية منذ عام 2006. كما تشكل العائدات البترولية، نحو 98% من حصيللة الدخل القومي للجزائر كل عام؛ وتجني الخزينة العامة 5 مليارات دولار كل أسبوع؛ حصيللة مبيعات البترول والغاز، وبالتالي فأي تأثير علي أسعارها، يؤثر مباشرة علي الاقتصاد والمالية العامة في الجزائر.

كما هبط التبادل التجاري، خاصة في تصدير الملابس الجاهزة، والسلع الزراعية، فانجلترا مثلاً هي شريك مهم للمغرب، وهي الرابعة في التبادل التجاري معها، وتحتل المرتبة الثالثة في توافد السياح للمغرب، وقد زاد عدد السائحين البريطانيين للمغرب من 134 ألف عام 2003، إلي 340 ألف عام 2007.

ومع نقص الطلب الخارجي لأوروبا، نتيجة الأزمة، تضررت عائدات السياحة والطلب الخارجي علي العقارات في المغرب. وكذلك صادرات الملابس والأجهزة الكهربائية والإلكترونية؛ كما انخفضت تحويلات العاملين المغاربة في أوروبا البالغين نحو 3 مليون مهاجر، والبالغ قيمتها 7 مليارات دولار سنوياً. هذا مع تدني الاستثمارات الخارجية البالغة 5 مليارات دولار سنوياً.

وزاد معدل التضخم إلي 4.5% في المغرب. ومع زيادة برامج الحكومة، لدعم القدرة الشرائية، والنشاط الاقتصادي، بالرغم من ارتفاع الضغط علي موارد الدولة، في الوقت الذي تتراجع فيه إيراداتها نتيجة للنشاط الاقتصادي، مما سبب ارتفاعاً للعجز في ميزانية الدولة.

ونتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية، وانخفاض النشاط التعدين والتجارة والزراعة والمنسوجات والسياحة، نتيجة لأضرار الأزمة العالمية، أدي كل ذلك إلي ارتفاع معدلات البطالة المرتفعة أصلاً، في دول المغرب العربي، حيث وصلت إلي أكثر من 10% في ليبيا، و 16% في تونس، و 22% في موريتانيا.

من ناحية أخرى، نجد أن هناك بعض الآثار الإيجابية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية منذ عام 2008، علي اقتصادات دول المغرب العربي. إذ تساعد الأزمة في خفض معدلات التضخم، وبالتالي خفض تكاليف المشروعات الجديدة؛ كما تزيد في فترة الأزمة، عدم اليقين وتجنب المخاطر، مما يؤدي إلي ضغوط علي أسعار الأسهم للظهور بالأسعار الحقيقية والعادلة. كما تنشأ أثناء الأزمات، بيئة خصبة لأنشطة الاندماج والاستحواذ. وتشجع انخفاض أسعار الفوائد، التركيز علي الاستثمارات في الأصول الأكثر تحوطاً طويلة الأجل، وحماية من تدهور القيمة الشرائية للنقود.

كما أن للأزمة المالية، انعكاسات إيجابية علي زيادة تحويلات المغاربة والجزائريين والتوانسة المقيمين بالخارج، خاصة في أوروبا، وتشجيعها علي تحويل ودائعها بالبنوك الأجنبية، التي تشهد متاعب مالية، إلي البنوك المغربية.

وفي المغرب، قام بنك المغرب، بالإعداد لمواجهة التداعيات المحتملة للأزمة، وإعادة هيكلة القطاعات البنكية، وتقييم الانعكاسات المتوقعة، ومدي وجود رهون

عقارية بالقطاع، والتأكد من عدم وجود تعاملات تجمع البنوك المغربية، بأخرى دولية تعاني من متاعب.

وقام البنك المركزي التونسي بإجراءات احتياطية، لتأمين سلامة الموجودات من العملات بالخارج، ومنها تخفيض نسبة الاستثمار بالبنوك العالمية، من 75% من الجملة قبل الأزمة، إلى 39% في ربيع 2008، وإقرار برنامج لتخفيضها إلى 30% قبل نهاية 2008.

وقد اتخذت المؤسسة الليبية للاستثمار، عدة إجراءات، لحماية الاستثمارات الليبية، والتأكيد على متابعة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، على أسعار البترول. مع تدعيم البرنامج التنموي، والدفع بالاستثمار المحلي في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتشكيل لجنة اقتصادية لمتابعة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الليبي.

خامساً: آثار الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008 على الاقتصاد المصري:

1- الآثار على معدلات النمو الاقتصادي:

خلال الـ 6 شهور التالية مباشرة لظهور الأزمة أي من أكتوبر 2008 - مارس 2009، تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج إلى 4.2% مقارنة بـ 7.2% خلال الشهور الستة المناظرة في العام السابق. ويعد الاقتصاد المصري من أقل الاقتصاديات تأثراً بالأزمة مقارنة بدول أخرى.

وأكثر القطاعات المتأثرة سلبياً بالأزمة هي قطاعات الصناعات التحويلية، وقناة السويس والسياحة، أما الصناعات التي واصلت نموها رغم الأزمة، فهي البترول والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية والتعليمية والعامة، وبدرجة أقل القطاع الزراعي.

جدول ()

معدلات النمو الحقيقية لقطاعات الاقتصاد القومي في مصر خلال 2008 /

2009 مقارنة بـ 2007 / 2008

اتجاه الأداء	معدلات النمو		القطاع
	2009 / 2008	/ 2007 2008	
+	3.2	3	الزراعة
(-)	3.5	8.3	الصناعة التحويلية
+	16.1	15.1	التشييد والبناء
(-)	7.8	9.4	تجارة الجملة والتجزئة
(-)	6.8	8.2	النقل والتخزين
+	6.00	0.7	البتروال والغاز الطبيعي
(-)	5.4	6.7	الوساطة المالية والتأمين
+	13.6	12.8	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
+	4.1	3.2	الخدمات الصحية والتعليمية والعامة
(-)	6.00	233	السياحة
(-)	22.1	12.7	قناة السويس
(-)	4.3	6.9	الاقتصاد القومي

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية - آراء في السياسة الاقتصادية -

الآثار المتوقعة علي مصر - العدد (22) - ديسمبر 2008 - القاهرة

وقد شهد احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري انخفاضاً، ليبلغ 34.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2008، ووصل ما فقده الاحتياطي من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نحو 900 مليون دولار.

وسجل الدين الخارجي رقم قياسي، بنهاية السنة المالية 2007 - 2008، ليصل إلى نحو 34 مليار دولار، بزيادة قدرها 4 مليار دولار عن نهاية العام المالي السابق. وبهدف عدم الاستقرار في القطاع المالي، أكد البنك المركزي المصري ضماناً لجميع الودائع الموجودة في البنوك العامة والخاصة العاملة في مصر، والعاملة تحت رقابته وإشرافه.

2- الآثار علي الموازنة العامة للدولة:

يمثل الدعم والأجور والفوائد، 77% من إجمالي المصروفات العامة للدولة في مصر عام 2008 / 2009. ومن الآثار الحسنة هي انخفاض أسعار السلع المدعومة، وبالتالي انخفاض نفقات الدعم، وهناك توقع لانخفاض الإيرادات السيادية من الضرائب علي الأرباح والدخل وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية نتيجة الركود المحلي المحتمل وانخفاض إيرادات قناة السويس⁽¹⁾.

- الآثار علي القطاعات الإنتاجية والبطالة، حيث ستتأثر القطاعات العينية مثل الزراعة والصناعة بالأزمة، بسبب الركود في الخارج والداخل، وانخفاض الطلب الخارجي علي المنتجات المصرية، أدي لانخفاض نسبة تشغيل خامات المصانع، ومن المتوقع ارتفاع معدل البطالة، كما أن التأثير السلبي علي دول الخليج، سيؤدي إلي الاستغناء عن بعض العمالة المصرية الموجودة بها، مما يزيد أزمة البطالة، إلي

(1) الآثار المتوقعة علي مصر - المركز المصري للدراسات الاقتصادية - آراء في السياسة الاقتصادية لعدد

جانب انخفاض تحويلات المصريين بالخارج، وانخفاض عائدات السياحة، وقطاع التشييد.

وقد ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2008 / 2009 إلى 9.37% مقابل 9.04% في ذات الربع من العام السابق.

ويمكن تحديد الآليات التي تؤثر بها الأزمة الاقتصادية العالمية علي أوضاع العمالة بتراجع معدل نمو النشاط الاقتصادي، وتسريح العمالة الزائدة، وعودة العمالة المصرية من الخارج⁽¹⁾.

وقد تراجعت تحويلات العاملين في الخارج خلال الربع الثالث من العام المالي 2008 / 2009 (يناير - مارس) بنسبة 15% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

والقطاعات الأكثر تضرراً هي الأكثر في كثافة التشغيل في النمو، وبالنسبة للصناعة، فالقطاعات الأكثر تضرراً هي الملابس والمنسوجات، والجلود، والصناعات الكيماوية، والأثاث، والصناعات الغذائية.

3- آثار الأزمة على قطاع البترول في مصر:

بعد أن ارتفعت أسعار البترول إلي 140 دولار للبرميل في صيف 2008، انخفض سعر البرميل إلى 80 دولار، في خريف 2010، مما يؤثر علي عمليات البحث والاستكشاف، وكذلك الالتزامات الرأسمالية للبحث والإنتاج.

(1) المركز المصري للدراسات الاقتصادية - التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل - العدد (23) أغسطس 2009 - القاهرة.

كما انخفضت أسعار المنتجات البتروكيماوية في الأسواق العالمية بنسبة 40 - 67%، مما يؤثر علي تلك الصناعات كما تباطأت مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة في ظل ارتفاع تكلفة الاستثمارات فيها مقارنة بالطاقة التقليدية.

- الآثار علي قطاع البترول في مصر:

(أ) الأثر السلبي علي إيرادات قطاع البترول من الصادرات في عام 2007، حيث حقق قطاع البترول إيرادات في الصادرات نحو 15 مليار دولار، لكن مع انخفاض الأسعار انخفضت إيرادات التصدير إلي أقل من 7.5 مليار دولار. والأثر علي قيمة تصدير الغاز الطبيعي محدود، ولكن تم تعديل أسعار تصديره وتمثل الزيادة نتيجة التعديل بنحو 760 مليون دولار عام 2009.

(ب) الأثر الإيجابي علي قيمة الواردات من المنتجات البترولية والبوتاجاز.

ومع انخفاض أسعار المنتجات البترولية، انخفضت تكاليف استيراد منتجات السولار والبوتاجاز، وبلغت قيمة الواردات من منتجات البترول عام 2006، نحو 19.2 مليار جنية. ونظراً لأن صادرات البترول والغاز تفوق الوارد من المنتجات البترولية، وبذلك فإن الانخفاض في قيمة الواردات ستكون أقل من الانخفاض في قيمة الصادرات.

(ج) انخفاض قيمة مشتريات الزيت الخام من الشريك الأجنبي، نتيجة انخفاض أسعار البترول، بينما الأثر علي المشتريات من حصة الشريك من الغاز محدوداً، لأن هناك سقف للأسعار في حدود 20 دولاراً للبرميل.

لكن هناك مستحقات للشريك الأجنبي تقوم وزارة البترول بسدادها كل ثلاث شهور، ومع انخفاض عائدات التصدير سيؤثر ذلك علي قدرة قطاع البترول علي الوفاء بهذه المستحقات.

(د) انخفاض دعم المنتجات البترولية.

أول أثر هو انخفاض أرقام دعم المنتجات البترولية، نتيجة تراجع أسعار البترول عالمياً، وانخفاض فاتورة استيراد البوتاجاز والسولار، وانخفاض فاتورة شراء حصة الشريك الأجنبي من الزيت الخام، ومع كل 9 دولارات انخفاض في سعر البرميل للبترول، يؤدي إلي خفض دعم المنتجات البترولية بنحو 10 مليارات جنية. ويقدر الدعم الإجمالي 62.7 مليار جنية مصري، يستحوذ السولار منها علي 47% والبوتاجاز 19% والغاز الطبيعي 14% والبنزين 13% والمازوت 6% والكيروسين 1%.

(هـ) الأثر علي تدفق الاستثمارات إلي البحث والتنقيب في قطاع البترول، بتراجع الشركات البترولية في برامج الاستثمار والإنتاج، ومصر من بينها.

(و) الأثر علي أسعار البترول.

حيث بلغت أسعار البترول حوالي 80 دولار للبرميل، وانخفض عن 2008 بسبب الأزمة المالية، وذلك بانخفاض الطلب الكلي.

(ي) الأثر علي توصيل الغاز للمنازل والمصانع، ولن تؤثر الأزمة العالمية علي خطط توصيل الغاز بالجمهورية.

4- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وقطاع الصناعة في مصر:

أ- الأثر علي الميزان التجاري - الصناعي:

تتأثر كلاً من الصادرات والواردات الصناعية. وبالنسبة للصادرات، وفي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي لأسواق التصدير للمنتجات المصرية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، فينخفض الطلب علي الصادرات الصناعية المصرية، وبانخفاض الأسعار والكميات المصدرة. وبالتالي تنخفض الإيرادات الكلية للصادرات، وبالتالي تنخفض إيرادات مصر من النقد الأجنبي.

وبالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية والوسيطه والمواد الخام، ففي ظل تطبيق البنوك لسياسات انكماشية، وبالتالي ينخفض حجم النقد الأجنبي المتاح لتوريد الواردات الصناعية مستقبلاً.

ب- الهيكل السلعي للصادرات الصناعية وتأثره بالأزمة:

تبلغ صادرات مصر من الوقود 35% من قيمة صادرات مصر، ومع انخفاض أسعار البترول، يؤدي ذلك إلي تخفيض قيمة الصادرات ومعدل نموها.

وحوالي 10% من الصادرات المصرية هي من المواد الخام، وتشمل السلع الزراعية والقطن الخام والموارد الأولية الأخرى، وسينخفض الطلب علي تلك الصادرات بتأثر دول الاتحاد الأوروبي سلبياً بالأزمة العالمية.

وأكثر الصناعات تأثراً بالأزمة هي الصناعات النسيجية، وهي تمثل نسبة 56% من إجمالي الصادرات المصرية، وخاصة مع الكساد في الاقتصاد الأمريكي، أهم مستورد من الصادرات النسيجية المصرية.

ج- الأثر علي مستوي التشغيل في القطاع الصناعي:

في عام 2007 وفر القطاع الصناعي 270 ألف فرصة عمل. ومع الأزمة اتجهت القطاعات إلي تحديد حجم إنتاجها وطاقاتها الإنتاجية وفقاً لأسواق التصدير، خاصة مع زيادة نمو الصادرات الصناعية في مصر لتصل إلي 13.1 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2007 / 2008، مقارنة بـ (10.7) مليار دولار في النصف الأول من عام 2006 / 2007، وبالتالي ستواجه هذه المشروعات مشكلة توافر فائض في الإنتاج الصناعي، مع انخفاض الصادرات الصناعية لمصر، وذلك مع توقف تشغيل بعض خطوط الإنتاج مؤقتاً، وما ينتج من التسريح الجزئي للعمالة.

5- الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية في مصر لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية:

اقترحت لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب في مصر الإجراءات التالية لمواجهة الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

أ- السياسات الاقتصادية المصرية:

- (1) الإنفاق العام - ضخ 15 مليار جنية للبنية الأساسية والخدمات العامة.
- (2) قطاع التمويل والسياسة النقدية: إتاحة التمويل للأنشطة الإنتاجية والتصدير، بتكلفة مناسبة، خاصة مع انخفاض التضخم، وإتاحة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

(3) تشجيع الاستثمارات المصرفية المصرية والعربية والأجنبية من خلال:

⁽¹⁾ تقرير لجنة الصناعة والطاقة: مجلس الشعب - مصر، عن الصناعة والطاقة في مصر، بين تداعيات الأزمة المالية العالمية وطموحات التنمية - نوفمبر 2008، عرض عصام رفعت مجلة الأهرام الاقتصادي - العدد

- التعامل مع معوقات الاستثمار، بتيسير الإجراءات لمنح التراخيص والموافقات.

- تيسير حصول المستثمرين علي الأراضي.

- تحقيق الاستقرار في أسعار الطاقة لأغراض الصناعة.

- مساندة الشركات ذات التوجه للتصدير، بتخفيض تكلفة المعاملات مثل النقل والتخزين وتأمين الصادرات وزيادة تنافسية الصادرات المصرية.

4- أسواق المال والخدمات المالية غير المصرفية:

- تنظيم تعامل الشركات علي أسهم الخزينة الخاصة بها، بما يتيح القيام بدور صانع السوق لأسهمها.

- تحفيز الشركات الخاصة والمملوكة للدولة، للدخول برغبتهم كمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

- تفعيل دور ونشاطات الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

- تشجيع تكوين صناديق استثمار مباشر، في القطاع الخاص والمؤسسات المالية العامة والخاصة بغرض الاستثمار.

5- تطوير التشريعات الاقتصادية:

- تطبيق نظام المحاكم الاقتصادية.

- إعداد قانون لتنظيم التخارج من السوق وتنظيم الإفلاس، ومشروع قانون جديد للشركات.

- إعداد قانون لتوحيد جهة الرقابة علي الخدمات المالية غير المصرفية،
بإنشاء هيئة تشمل سوق المال والتمويل العقاري والتأمين والتأجير التمويلي.

ب- برنامج وإجراءات الحكومة المصرية لتنشيط الاقتصاد المصري:

في محاولة لتجنيب الاقتصاد المصري تبعات الأزمة العالمية، اعتمدت الحكومة المصرية في نوفمبر 2008، برنامجاً للتنشيط قدره 15 مليار جنية، بنسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، خصص منه نحو 13.3 مليار جنية كبرنامج حفز مالي، بينما خصص نحو 1.7 مليار جنية لدعم قطاع التجارة والصناعة، ويهدف برنامج الحفز المالي إلي ضخ إنفاق حكومي في قطاعات، لدفع الطلب المحلي، علي أن يتم توفير قيمة اللازمة لهذا الاعتماد الإضافي من خلال إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات.

جدول ()

توزيع الاعتمادات الإضافية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية لعام
2008 علي المشروعات الاستثمارية وبرنامج الإنفاق الجاري المختلفة في مصر
(القيمة بالمليون جنية)

البيان	القيمة بالمليون جنية
أولاً: الاعتمادات الإضافية للاستخدامات الاستثمارية	10.532.0
مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي	7200.00
مشروعات الصرف الكبرى	1000.00
مشروعات التنمية المحلية بالمحافظات المختلفة	800.0
مستشفيات الرعاية العلاجية	400.0
بناء المدارس	150.0
تطوير أنظمة صرف السلع والخدمات	182.00
رفع كفاءة أجهزة الإطفاء	200.00
رفع كفاءة خطوط السكك الحديدية بهيئة سكك حديد مصر	400.00
تنفيذ البنية التحتية لتطوير سيناء شرق بورسعيد	50.00

150.00	زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤثر البحر الأحمر
2800.00	ثانياً: الاعتمادات الإضافية للإنفاق الجاري
2200.00	دعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية
400.00	دعم المناطق الصناعية بالدلتا
200.00	دعم البنية الأساسية للتجارة الخارجية
13.332.00	إجمالي الاعتمادات الإضافية الجارية والاستثمارية

أي نحو 13.3 مليار جنية.

وقدم وزير التجارة والصناعة خطة الوزارة لمواجهة الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

أهداف الوزارة:

- المحافظة علي معدلات نمو الناتج والاستثمار الصناعي.

- مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- توفير فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي.

- زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

وقد بلغت تكلفة خطة مواجهة تداعيات الأزمة العالمية في وزارة الصناعة 7

مليارات جنية فورية منها:

(1) مهندس/ رشيد محمد رشيد - وزير التجارة والصناعة - مواجهة الأزمة المالية العالمية - خطط تحفيز

الاقتصاد المصري، الأهرام الاقتصادي، تقديم زينب إبراهيم - العدد 2084 - 2008/12/15.

- 1.2 مليار جنية لترفيق 12 منطقة صناعية في الوجه البحري والصعيد كمرحلة أولى.

- تخصيص 500 ألف فدان للاستثمارات الجديدة في 11 صناعة في مجال التصنيع الزراعي.

- نظم ميسرة لتخصيص الأراضي للتصنيع الزراعي.

- منح موافقة في يوم واحد للمشروعات الصناعية الجديدة.

- تفويض مجالس إدارات المناطق الصناعية بالمحافظات بإصدار الموافقة الصناعية.

- تسهيل تجديد السجل الصناعي.

ولتخفيض تكلفة الإنتاج هناك إجراءات استثنائية منها:

- تثبيت أسعار الغاز والكهرباء لكل المصانع.

- جدولة سداد تكاليف توصيل الغاز والكهرباء للمشروعات الجديدة.

- تخفيض التعريفات الجمركية علي الآلات والمعدات للصناعة.

- تخفيض مساهمة الشركات في تدريب العمالة.

- تخفيض نسب مساهمة الشركات في تكاليف المعارض الخارجية.

ويذكر وزير التجارة والصناعة، أنه تم توفير 2.8 مليار جنية للحفاظ علي الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، وفتح أسواق جديدة و 1.1 مليار جنية لتوفير التمويل وضمان وتأمين الصادرات، ويتم تخصيص مبلغ 2.8 مليار جنية إلي :

- زيادة الدعم المخصص للمصدرين حفاظاً علي عدد 1200 شركة مستفيدة من 25 برنامجاً، والتي تتيح 875 ألف فرصة عمل.

- فتح مراكز تخزين ومنافذ للتوزيع لضمان الوجود بالأسواق الخارجية.

- دعم التصدير للأسواق غير التقليدية خاصة الأفريقية.

وتم تخصيص المبالغ التالية:

- 400 مليون جنية مخصصة لتخفيض التمويل للمصدرين، من خلال البرامج التالية.

- 300 مليون جنية لدعم سعر الفائدة لتمويل العمليات التصديرية.

- برنامج ب 100 مليون جنية سنوياً، ولمدة خمس سنوات، لدعم تكلفة الاقتراض متوسط الأجل لزيادة الطاقة الإنتاجية الموجهة للتصدير.

- 700 مليون جنية لضمان الصادرات وتنافسيتها من خلال 3 برامج هي:

- 600 مليون جنية لتخفيض تكلفة ضمان صادرات المقاولات، والسلع الرأسمالية متوسطة الأجل.

- 90 مليون جنية لتخفيض تكلفة ضمان الصادرات السلعية قصيرة الأجل.

- 10 مليون جنية لتخفيض تكلفة خدمة تخصيم الصادرات.

وزادت نسبة المساندة المالية للقطاعات التصديرية المستفيدة من صندوق تنمية الصادرات بنسبة 50%.

- وهناك إجراءات أخرى لتشجيع الاستثمار في التجارة الداخلية، وتحديث السوق المحلية تكلفتها 400 مليون جنية:

- تحفيز الطلب الداخلي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال :
- منح تسهيلات ائتمانية لتشجيع نظام الشراء الأجل.
- التوسع في أسواق اليوم الواحد.
- التوسع في أسواق الجملة ونصف الجملة.
- زيادة المعارض المحلية العامة والمتخصصة، والانتهااء من مناقشة تشريعات التجارة الداخلية وتحديثها.

6- آثار أزمة منطقة اليورو علي الاقتصاد المصري:

هناك تأثيرات لأزمة منطقة اليورو، علي الاقتصاد المصري، تأتي أهمها بفعل السياسات التي تتخذها منطقة اليورو للحد من تدفق الصادرات إليها، بما فيها الصادرات المصرية لتلك الدول. وأيضاً تراجعها، بسبب إجراءات الحماية التجارية بمنطقة اليورو، ولحفز النمو الداخلي كما أن انكماش منطقة اليورو يؤدي إلي تراجع حركة السياحة إلي مصر، وهناك إمكانية لتأثر حجم المعونات والدعم والمساندة لمصر، ولو بصورة نسبية. إلي جانب تشدد تلك الدول في سياسة هجرة الأيدي العاملة إليها، بما فيها الأيدي العاملة المصرية.

وتذكر د. منى البرادعي، المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري⁽¹⁾، إل أن تراجع معدل النمو بدول الاتحاد الأوروبي بمقدار 1%، يؤدي إلى انخفاض بنحو 0.1% في معدل نمو الاقتصاد المصري. وحتى أواخر عام 2012، كانت مصر لا تزال في النطاق الآمن بالنسبة لمؤشرات التجارة الخارجية مع هذه الدول نظراً لعدم

(1) الأهرام الاقتصادي، 12 نوفمبر 2012، العدد 2286، ص ص 42-45؛ وكذلك جريدة الأهرام

تركز صادراتها إلى هذه الدول، ومع ارتباط سعر الصرف بالدولار، قد يؤدي ذلك إلى إضعاف تنافسية صادرات مصر بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام اليورو، وحتى أواخر عام 2012، نجح البنك المركزي المصري في حجب الأثر السلبي للأزمة على الاقتصاد المصري، بفضل نجاحه في استقرار قيمة العملة المصرية في مواجهة الأزمات العالمية، بدءًا من الأزمة العالمية إلى أزمة منطقة اليورو، حيث وصل سعر الصرف الجنيه المصري إلى 6.10 جنيه للدولار الأمريكي، رغم تداعيات الأزمة التي تواجه الاقتصاد المصري منذ عام 2008، وزادت منذ يناير 2011، حيث لم يفقد الجنيه المصري من قيمته سوى نقطتين مؤبنتين خلال الفترة من يناير 2011 إلى يونيو 2012، وإن هبط سعر صرف الجنيه المصري حتى أواخر 2012 إلى 6.15 جنيه للدولار، وإن كانت تكلفة هذا النجاح هي تراجع الاحتياطي الأجنبي لمصر.

كما أن تأثير أزمة منطقة اليورو على تحويلات المصريين من المنطقة ضئيلة، حيث تتركز النسبة الأعلى من تحويلات المصريين بالدول العربية، والتي شكلت 82% من إجمالي تحويلات المصريين بالخارج في عام 2010.

وتمثل دور البنك المركزي المصري، خلال فترة الأزمة المالية الدولية، ومنها أزمة الديون الأوروبية، في تفعيل أدوات الرقابة المركزية لضمان السلامة المالية والنقدية، والتعاون مع المؤسسات المختلفة لتحقيق الاستقرار للقطاع المصرفي والمالي، والإشراف والرقابة وقياس مدى قدرة البنوك على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، والتأثيرات المحتملة للأزمات المالية على القطاع المصرفي، وأيضًا تطوير نظام قياس وجودة واستقرار السيولة في البنوك، مما أدى إلى قدرة الجهاز المصرفي المصري في تبني سياسات احترازية، لتقليل آثار العدوى الدولية، خاصة

في ظل الاندماج المحدود لقطاع المصرفي والمالي المصري في المنظومة المالية العالمية، وانخفاض الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة كما أن ميزانيات البنوك قوية خاصة في ظل الرقابة المركزية من البنك المركزي.

ولكن هناك تأثيرات سلبية لأزمة منطقة اليورو، خاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الإيرادات السياحية، حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على 70% من إجمالي السائحين إلى مصر، كمتوسط خلال الفترة 2006/2009، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، قد ضاعف من تداعيات ذلك.

ويتعين على صانع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في مصر انتهاز سياسات لتطوير وتراجع الطلب على الصادرات المصرية من جانب منطقة اليورو، مع السعي لتنويع الأسواق التصديرية، وتدعيم شبكات الأمن الغذائي، لحماية الفئات الفقيرة من التداعيات السلبية للأزمة، وضرورة تفعيل التمويل المصرفي للأنشطة الإنتاجية لزيادة معدل النمو، وأن تزيد البنوك دورها في الوساطة المالية من خلال رفع نسبة الإقراض للقطاع الخاص، وأهمية تنويع البنوك لمحففظتها بتخصيص نسبة أكبر من القروض الممنوحة للقطاع الخاصة لمصلحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالمشروعات الكبرى.